وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

# التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

## الربع الثالث من العام 2024

صدر في يناير 2025

# المحتوى


| | |
|---|---|
| **نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين** | 3 |
| **الاقتصاد العالمي** | 4 |
| **اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | 6 |
| **الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين** | 8 |
| القطاع غير النفطي | 9 |
| القطاع النفطي | 13 |
| **مؤشر أسعار المستهلك** | 14 |
| **مؤشر أسعار المنتج** | 16 |
| **المشاريع التنموية** | 17 |
| **الحساب الجاري** | 18 |
| **الاستثمار الأجنبي المباشر** | 21 |
| **مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي** | 23 |
| عرض النقد | 23 |
| القروض والودائع البنكية | 24 |
| أسعار الفائدة | 26 |
| الأسواق المالية | 27 |
| السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي | 28 |
| **تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي** | 29 |
| **قائمة المصطلحات** | 31 |

## نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

| الناتج المحلي الإجمالي | الأنشطة غير النفطية |
|---|---|
| ▲ +2.1% | ▲ +3.9% |

## أعلى الأنشطة الاقتصادية نمواً

(على أساس سنوي)

▲ +11.9%
المعلومات والاتصالات

▲ +8.1%
أنشطة الأعمال

▲ +5.9%
الإدارة العامة

▲ +5.8%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

▲ +4.2%
الصناعة التحويلية

## أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

▲ +13.7%
قيمة التحويلات المالية الإلكترونية

▲ +13.3%
السجلات التجارية الجديدة للشركات

▲ +9.1%
الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

▲ +6.5%
عدد مشتركي الهواتف المحمولة

▲ +3.4%
إنتاج شركة بابكو للتكرير

## أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

**التحسن بواقع 8 مراتب**

تصنيف التنافسية الرقمية العالمية 2024

IMD

**المحافظة على المركز الأول خليجياً**

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2024

BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE

**أكثر اقتصاد حر في العالم العربي**

تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2024

FRASER INSTITUTE

## الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن يشهد نمو الاقتصاد العالمي استقراراً عند 3.2% في 2024 و2025.
- وفقاً للتوقعات، سيرتفع الطلب العالمي على النفط في 2024 بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً مدفوعاً بزيادة الطلب من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وفقًا لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024، من المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقراً عند 3.2% لعامي 2024 و2025. ورغم ثبات التوقعات بشكل عام، إلا أن أداء الدول إقليمياً قد سجل تبايناً، حيث شملت التوقعات تعافٍ معتدل في منطقة اليورو وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتباطؤ في النمو بأسواق آسيا الناشئة، مع نظرة إيجابية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم رفع توقعات النمو إلى 2.8% في العام 2024 و2.2% في العام 2025 لتعد بذلك الاقتصاد المتقدم الوحيد الذي تُرفع توقعاته.

وعلى المدى القريب والمتوسط، من المتوقع أن يظل النمو العالمي محدوداً مقارنة بالمستويات التاريخية، حيث قدّر صندوق النقد الدولي معدل نمو سنوي بنحو 3.1% خلال السنوات الخمس المقبلة. في حين أشار التقرير إلى مرونة بعض الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والهند ودول جنوب شرق آسيا وذلك على الرغم من استمرار المخاطر المرتبطة بالنزاعات الجيوسياسية، والتوترات التجارية، وزيادة الرسوم الجمركية المحتملة. كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى مرونة الأسواق الناشئة الرئيسية، مثل البرازيل والهند وجنوب شرق آسيا، بفضل زيادة الاستهلاك المحلي، وتحسن الصادرات بشكل يفوق التوقعات، وقوة الطلب المحلي، واستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 3.1% على أساس سنوي خلال الربع الثالث 2024، مقارنة بنمو الربع الثاني من العام 2024 البالغ 3.0%. أما في الصين فقد نما الاقتصاد بشكلٍ طفيف خلال الربع الثالث بواقع 4.6% (مقارنة مع 4.7% في الربع الثاني 2024)، مما دفع السلطات إلى توسيع نطاق سياسات التحفيز الاقتصادي.

أما بالنسبة إلى التضخم، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة التضخم من 6.7% في العام 2023 إلى 5.8% في العام 2024 لتصل إلى 4.3% في العام 2025، وقد تتمكّن الاقتصادات المتقدمة من الوصول مستويات التضخم المنشودة بصورة أسرع من الاقتصادات الناشئة.

وعلى صعيد أسواق النفط، فتشير التوقعات إلى تراجع الطلب وسط انخفاض الواردات لبعض الأسواق الرئيسية كالصين. ووفقاً لتقرير أوبك الصادر في شهر ديسمبر 2024، تم خفض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 إلى 1.6 مليون برميل يومياً بعد أن كانت التوقعات تشير إلى نموٍ يُقدر بـ 2.2 مليون برميل في شهر يوليو الماضي، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 27% على مدار خمسة أشهر. ومن المتوقع أن ينمو الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة طفيفة تبلغ حوالي 0.1 مليون برميل يومياً، فيما يُتوقع أن يشهد الطلب في الدول غير الأعضاء زيادة كبيرة تصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً. وفيما يخص عام 2025، تم تعديل توقعات نمو الطلب العالمي على النفط إلى 1.4 مليون برميل يومياً، مع استمرار تقديرات الطلب في الدول غير الأعضاء. أما على صعيد العرض، فمن المتوقع وجود نمو ملحوظ رغم المخاطر المرتبطة

بالوضع السياسي والنزاعات في الشرق الأوسط وأوروبا. وقد حافظت إمدادات النفط من خارج أوبك على قوتها، بينما يُتوقع أن تبدأ أوبك+ في تخفيف قيود الحصص الإنتاجية بحلول عام 2025، مما قد يؤدي إلى تجاوز نمو العرض لنمو الطلب.

**توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)**

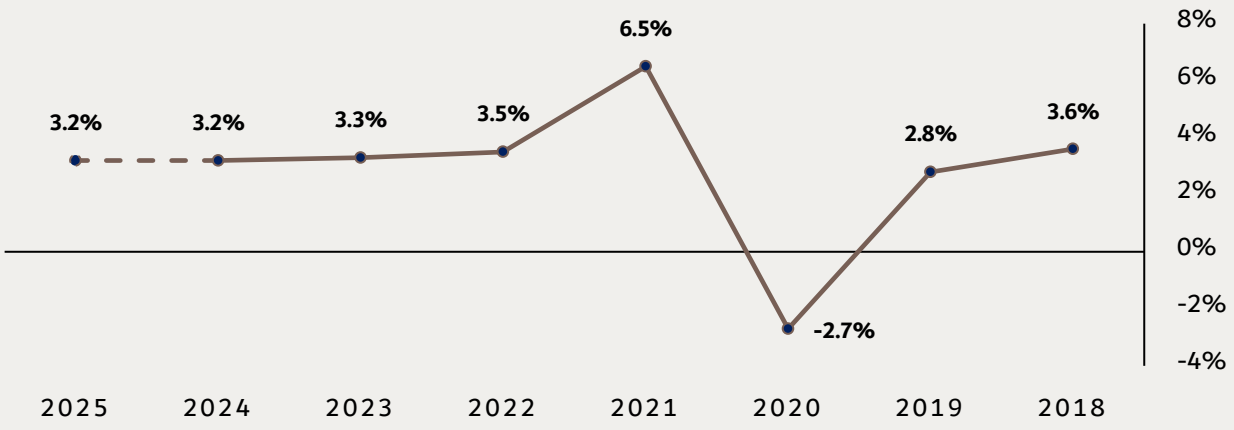


*المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2024)، صندوق النقد الدولي*

## اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أداءً قوياً في الأنشطة غير النفطية خلال العام الجاري. فيما شهد القطاع النفطي تراجعاً نتيجة لتخفيضات الإنتاج التي فرضتها تحالف أوبك+. ومن المؤمل أن تسهم بعض العوامل في دعم مرونة اقتصادات دول المجلس مثل تخفيض أسعار الفائدة والزيادة التدريجية في إنتاج النفط.

ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024، من المتوقع أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من 1.8% في العام 2024 إلى 4.2% في العام 2025. ويعزى هذا التسارع إلى تخفيف سياسة خفض إنتاج أوبك+ واستمرار النمو الإيجابي في الأنشطة غير النفطية. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الأنشطة غير النفطية 4% في العام 2025، مقارنة عن 3.7% في العام 2024، مدعوماً بالاستثمارات العامة وجهود التنويع الاقتصادي المستمرة، ومن المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نمواً في العام 2025 بنسبة 4.4% و4.5% على التوالي.

سجل الاقتصاد السعودي نمواً على أساسٍ سنوي بنسبة 2.8% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024 وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3%، ونمو متواضع في الأنشطة النفطية بنسبة 0.05% على أساس سنوي. أما بالنسبة للأنشطة الحكومية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.1% على أساس سنوي. ومن جانب آخر، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للبنك السعودي بالرياض إلى 59.0 نقطة في شهر نوفمبر، من بعد تسجيله 56.9 نقطة في شهر أكتوبر 2024، مسجلاً بذلك زيادة للشهر الرابع على التوالي، وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بنمو مؤشر الطلبات الجديدة الذي بلغ أعلى مستوىً له منذ مارس 2024، إلى جانب استمرار التوسع في أنشطة الشراء وزيادة معدلات التوظيف.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.1% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024، مدعوماً بارتفاع أداء الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.8%، وتراجع الأنشطة النفطية بنسبة 3.0% على أساس سنوي.

كما حقق الاقتصاد القطري نمواً بنسبة 2.0% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن المجلس الوطني للتخطيط. وسجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 4.5%، فيما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 2.3% على أساس سنوي

وأشار التقرير الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت بشهر ديسمبر 2024، إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة 3.9% خلال الربع الثالث من العام 2024 مقارنةً بالربع ذاته من العام السابق. كما انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 5.3%، في حين شهدت الأنشطة غير النفطية انخفاضاً بنسبة 2.5% على أساس سنوي.

## الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2023، لتبلغ قيمته 3,734.1 مليون دينار بحريني. بينما حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.9% على أساس سنوي، فيما سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 8.1% على أساس سنوي. ومن جانب آخر، سجل الأداء الاقتصادي بالأسعار الجارية تراجعاً بنسبة 0.9%، وبلغ 4,342.2 مليون دينار بحريني، وذلك نتيجة إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 14.0%، بينما سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 1.5% على أساس سنوي.

بناءً على تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7% في العام 2024 مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.6% بمختلف أنشطتها الفرعية. أما بالنسبة للعام 2025، وتزامناً مع إتمام مشروع تحديث مصفاة شركة بابكو للتكرير، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.5%، كما يتوقع أن تحقق الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 4.4%.

### أهم المؤشرات الاقتصادية

| | 2022 فعلية | 2023 فعلية | 2024 *توقعات* | 2025 *توقعات* |
|---|---|---|---|---|
| **نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** | 6.2% | 3.9% | 2.7% | 3.5% |
| الأنشطة غير النفطية | 7.7% | 5.1% | 3.6% | 4.4% |
| الأنشطة النفطية | -1.4% | -2.4% | -2.7% | -1.5% |
| **نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** | 13.8% | -0.6% | 3.3% | 4.5% |
| **مؤشر أسعار المستهلك** | 3.7% | 0.1% | 1.0% | 2.0% |
| **الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** | 14.7% | 5.8% | 4.5% | 5.1% |

*المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني*

## الأنشطة غير النفطية

حققت الأنشطة غير النفطية نمواً إيجابياً خلال الربع الثالث من العام 2024، مما ساهم في دعم النمو الاقتصادي لمملكة البحرين. وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 86.4% خلال الربع الثالث من العام 2024، لتبلغ قيمتها 3,224.6 مليون دينار بحريني.

خلال الربع الثالث من العام 2024، وعلى صعيد مساهمة الأنشطة غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، واصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدرها من حيث مساهمتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 17.7%. وجاء نشاط الصناعة التحويلية ثانياً مشكلاً 16.0%، يليه نشاط الإدارة العامة بنسبة 9.1%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.5%، ونشاط النقل والتخزين بنسبة 4.6%. بينما ساهم كل من الأنشطة العقارية وتجارة الجملة والتجزئة بنسب متقاربة بلغت 4.1% و4.0%، على التوالي. وسجل نشاط المعلومات والاتصالات 3.8%. كما سجلت أنشطة الأعمال وأنشطة التعليم 3.5% و3.2%، على التوالي. في حين سجلت أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 2.7%، وبلغت مساهمة أنشطة خدمات الإقامة والطعام 1.6%.

### مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام 2024 (بالأسعار الثابتة)

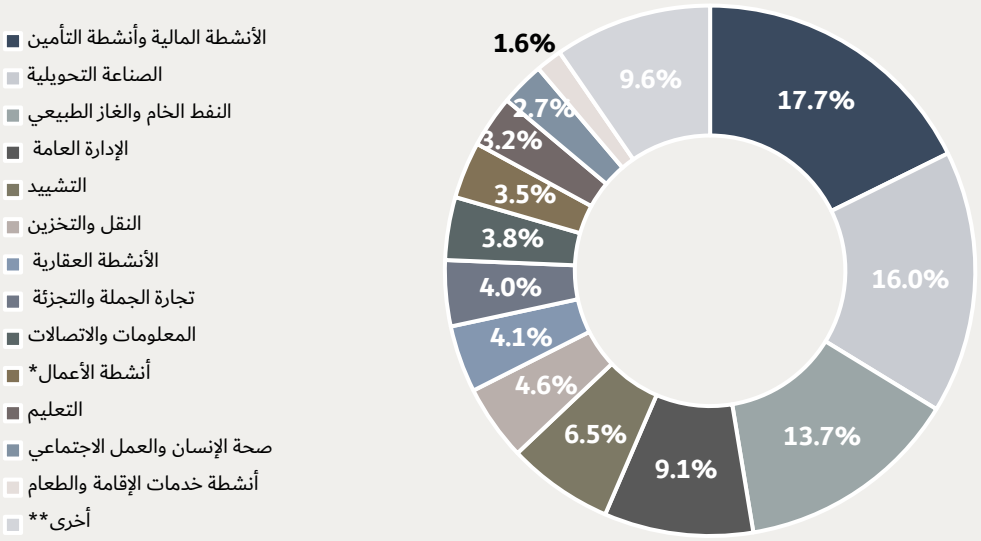


*تشمل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

**تشمل أنشطة الفنون والترفيه والتسلية، والزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات المياه، وإمدادات الكهرباء والغاز، وأنشطة الأسر، بالإضافة إلى صافي الضرائب على المنتجات، وأنشطة الخدمات الأخرى.

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

## النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية للربع الثالث من العام 2024

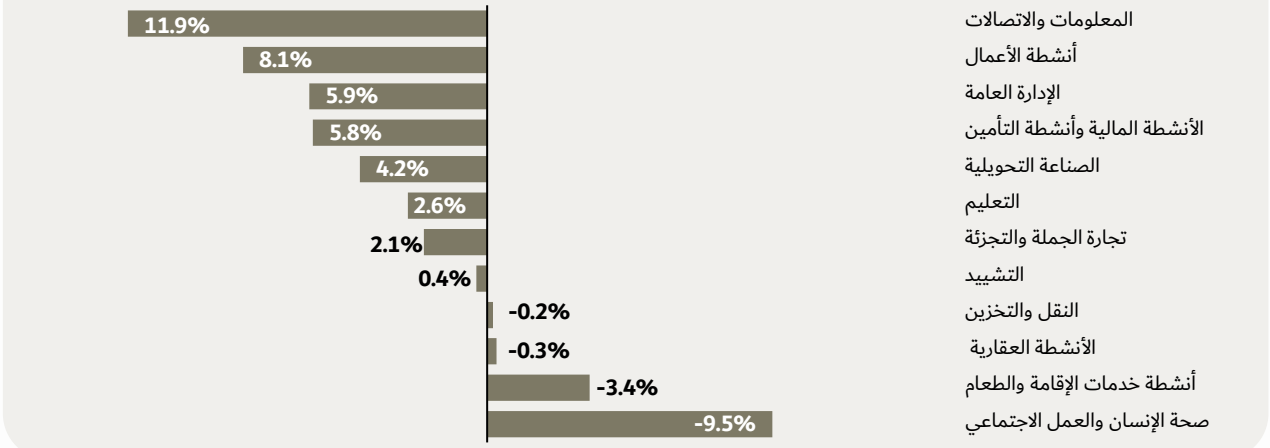


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

## معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

| السنة | 2023 | 2024 | | |
|---|---|---|---|---|
| **النشاط الاقتصادي** | **السنوي** | **الربع الأول** | **الربع الثاني** | **الربع الثالث** |
| **النفط الخام والغاز الطبيعي** | -2.4% | 3.4% | -6.7% | -8.1% |
| **الصناعة التحويلية** | 2.0% | 2.8% | 0.6% | 4.2% |
| **التشييد** | 0.8% | -0.6% | 0.1% | 0.4% |
| **تجارة الجملة والتجزئة** | 7.0% | 5.7% | 1.6% | 2.1% |
| **النقل والتخزين** | 4.8% | 1.3% | 6.8% | -0.2% |
| **أنشطة خدمات الإقامة والطعام** | 8.0% | 10.7% | 10.6% | -3.4% |
| **المعلومات والاتصالات** | 7.2% | 9.9% | 15.1% | 11.9% |
| **الأنشطة المالية وأنشطة التأمين** | 7.2% | 6.4% | 0.9% | 5.8% |
| **الأنشطة العقارية** | 9.8% | -2.5% | -2.9% | -0.3% |
| **أنشطة الأعمال** | 9.2% | 6.8% | 11.9% | 8.1% |
| **الإدارة العامة** | 8.3% | -0.3% | -0.6% | 5.9% |
| **التعليم** | 0.8% | 6.3% | 4.9% | 2.6% |
| **صحة الإنسان والعمل الاجتماعي** | 2.3% | 5.5% | -1.0% | -9.5% |
| **أخرى** | 4.3% | -3.9% | 1.2% | 7.3% |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | **3.9%** | **2.9%** | **0.7%** | **2.1%** |
| ***الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي*** | **5.1%** | **2.8%** | **2.2%** | **3.9%** |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

وفقًا للتقديرات الأولية، سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024، على أساس سنوي. وفيما يلي ملخص لأداء أبرز الأنشطة الاقتصادية:

- **نشاط المعلومات والاتصالات**

سجل نشاط المعلومات والاتصالات أعلى نسبة نمو بين القطاعات غير النفطية بلغت 11.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي. وارتفع عدد مشتركي الهواتف المحمولة من 2.33 مليون مشترك في الربع الثالث من العام 2023 إلى 2.48 مليون مشترك في الربع الثالث من العام 2024 مما يشكل زيادة سنوية بنسبة 6.5%. كما سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بنسبة 4.7% ليصل العدد الإجمالي للمشتركين إلى 2.4 مليون في الربع الثالث من العام 2024، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 153% من إجمالي السكان، زيادة بفارق 9 نقاط مئوية عن الربع الثالث من العام 2023.

- **الأنشطة المالية وأنشطة التأمين**

سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والتي تعد أكبر الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.8% خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي. وارتفعت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) بنسبة 13.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.2 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024. كما شهدت الميزانية الموحدة الإجمالية للجهاز المصرفي نمواً سنوياً بنسبة 9.1%. إضافةً إلى ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف نمواً بنسبة 7.3%، على أساس سنوي، لتصل إلى 21.1 مليار دينار بحريني. علاوةً على ذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 4.9%، على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 12.2 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024.

- **نشاط الصناعة التحويلية**

حقق نشاط الصناعة التحويلية نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 4.2% خلال الربع الثالث من العام 2024، وجاء هذا النمو مدعوماً بزيادة إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 3.4% على أساس سنوي، وتسجيل ارتفاع طفيف في إنتاج شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) بنسبة 0.3%

- **نشاط تجارة الجملة والتجزئة**

نما نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 2.1% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي، مدعوماً بزيادة قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 14.8% على أساس سنوي. كما شهدت أعداد السجلات التجارية الصادرة للشركات ارتفاعاً بنسبة 13.3% على أساس سنوي.

- **نشاط التشييد**

سجل نشاط التشييد ارتفاعاً بنسبة 0.4% خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع تصاريح البناء الصادرة بنسبة 1.4% على أساس سنوي.

- **نشاط النقل والتخزين**

شهد نشاط النقل والتخزين تراجعاً بنسبة 0.2% خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي، بينما ارتفعت حركة الطائرات في مطار البحرين الدولي بنسبة 8.2% مقارنة بالربع الثالث من العام 2023. وارتفعت مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة طفيفة بلغت 0.8% على أساس سنوي.

- **أنشطة خدمات الإقامة والطعام**

سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام انخفاضاً بنسبة 3.4% خلال الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي. وانخفضت إيرادات السياحة الوافدة بحوالي 10.5% على أساس سنوي وفقاً لنتائج المسح السياحي الذي تجريه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض. كما سجلت الليالي السياحية تراجعاً بنحو 9.0%. فيما سجل عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية نمواً بحوالي 13.3% على أساس سنوي.

## الأنشطة النفطية

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024.
- سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنحو 8.1% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024.

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية 13.7% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2024، والتي سجلت تراجعاً بنسبة 8.1% على أساس سنوي لتبلغ 509.5 مليون دينار بحريني بالأسعار الثابتة، نتيجة لأعمال الصيانة في حقل أبو سعفة. كما سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 14.0% بالأسعار الجارية، إذ بلغت 572.6 مليون دينار بحريني. ويعود ذلك إلى تراجع أسعار النفط عالمياً. وسجل معدل سعر برميل خام برنت انخفاضاً بنسبة 7.9% ليبلغ 79.8 دولار أمريكي، بعد أن بلغ حوالي 86.7 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2023.

**معدل إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)**

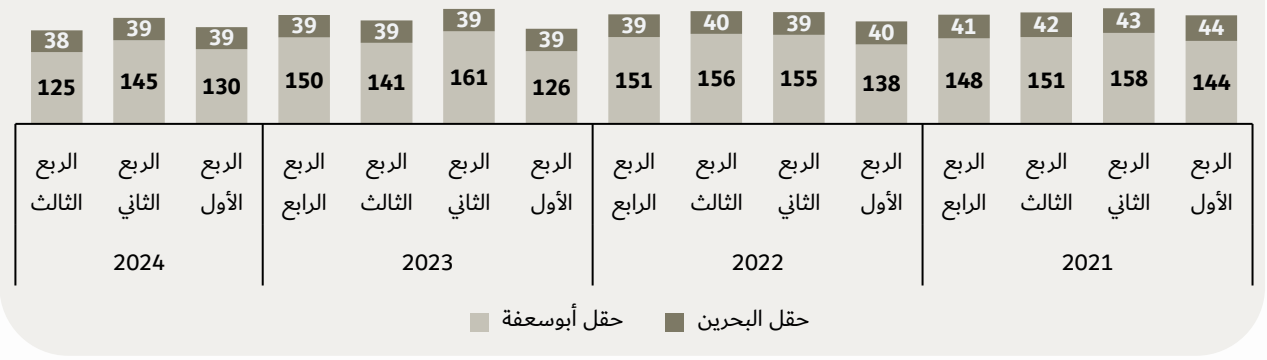


*المصدر: وزارة النفط والبيئة*

تراجع معدل إنتاج النفط اليومي من حقل أبو سعفة خلال الربع الثالث من العام 2024، ليصل إلى 124,556 برميل يومياً، منخفضاً بنسبة 11.5% على أساس سنوي. كما سجل معدل إنتاج النفط البري من حقل البحرين تراجعاً بنسبة 2.0% ليصل إلى 38,026 برميل يومياً. أما على صعيد إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب خلال الربع الثالث من العام 2024، فقد تم تسجيل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليبلغ 257,924 مليون قدم مكعب. فيما تمت إعادة حقن حوالي 33.7% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

## مؤشر أسعار المستهلك

ظل المؤشر العام لأسعار المستهلك في مملكة البحرين مستقراً خلال الربع الثالث من العام 2024، حيث سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.8% على أساس سنوي. وقد سجل المؤشر ارتفاعاً بنسبة 1.1% خلال الأشهر التسعة الأوائل من العام 2024 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2023، وذلك وفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

### مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%) لمملكة البحرين

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

وقد ظل مؤشر أسعار المستهلك للربع الثالث من العام 2024مستقراً نسبياً على المستوى العالمي، إذ بلغت نسبته في الولايات المتحدة الأمريكية 2.6%، فيما سجل كل من الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة 2.4% و2.0%، على التوالي.

### مقارنة نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي

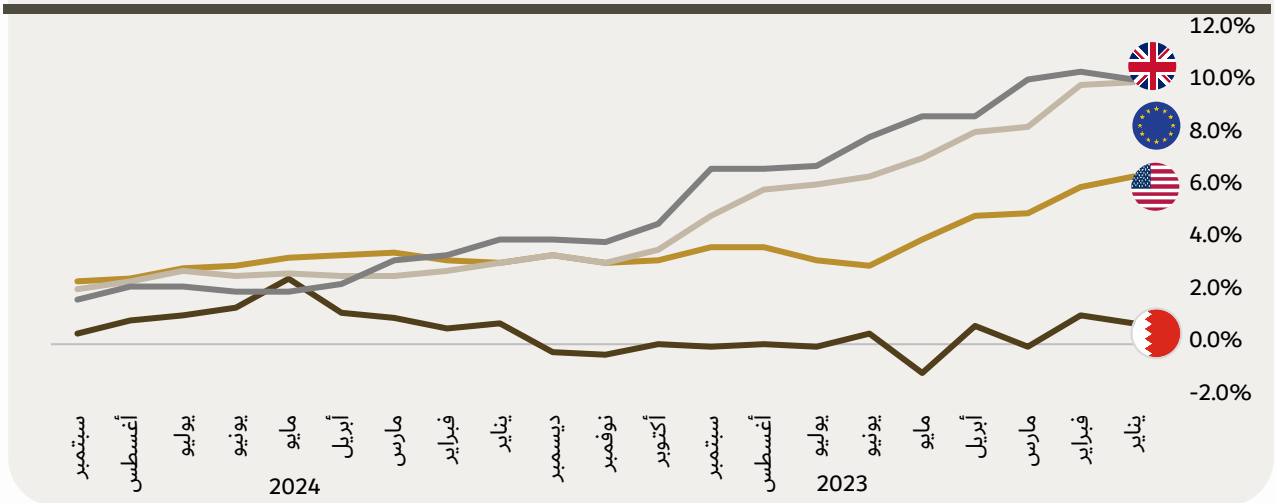


*المصدر: بلومبرغ*

## مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، انخفض مؤشر أسعار المنتج في مملكة البحرين بنسبة 7.1%، على أساس سنوي وذلك خلال الربع الثالث من العام 2024. وعلى صعيد الأنشطة الرئيسية لأسعار المنتجين، سجل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي انخفاضاً بنسبة 6.4% وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً بنسبة 7.9%. أما بالنسبة للصناعات التحويلية سجلت أنشطتها الفرعية تفاوتاً، فسجل نشاط صناعة الفلزات القاعدية ارتفاعاً بنسبة 4.2% متأثراً بارتفاع أسعار منتجات صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية، فيما سجل نشاط فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة انخفاضاً بنسبة 14.2% على أساس سنوي.

**مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)**

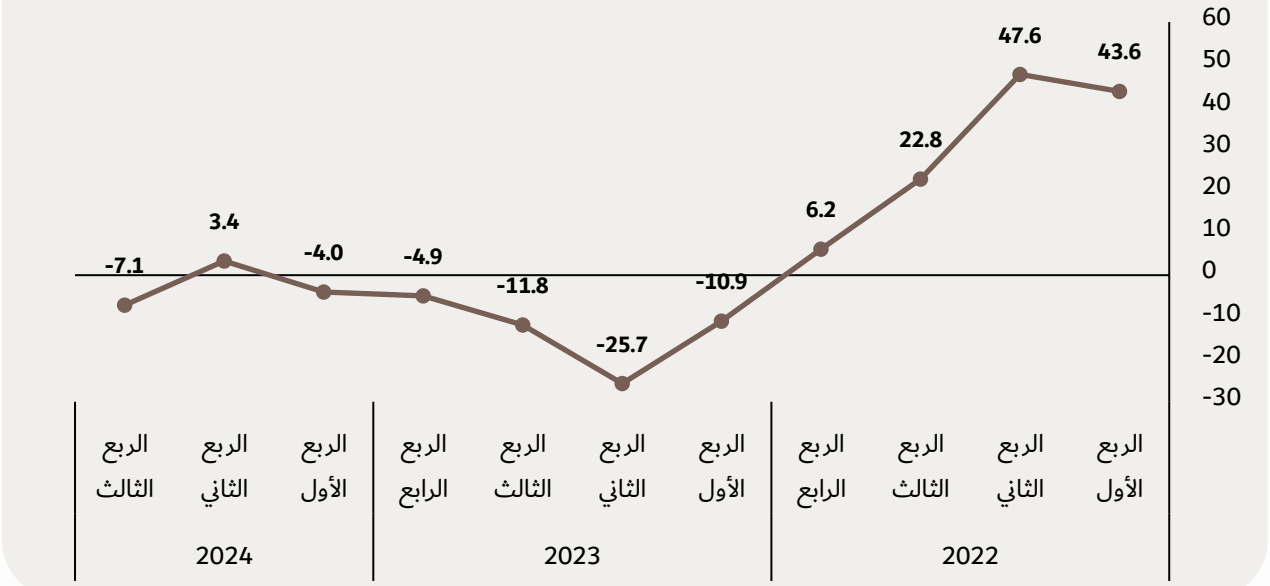


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

## المشاريع التنموية

واصلت المشاريع التنموية الكبرى في إحراز التقدم خلال العام الجاري، وفيما يلي أبرز المستجدات على صعيد القطاعات الاقتصادية:

**مشاريع السياحة :**

- تم افتتاح أربعة فنادق جديدة من فئة الخمس نجوم خلال العام 2024، وهم: "كونراد ريزيدنس"، "أونيكس أرجان من روتانا"، وفندق "شيراتون البحرين" الذي تم إعادة افتتاحه في شهر ديسمبر بحلته الجديدة مما يعزز من خيارات الإقامة بالقطاع السياحي. كما تم افتتاح "منتجع حوار - بإدارة مانتيس" ليكون أول مشروع يتم تنفيذه ضمن المخطط العام لجزر حوار.

**المشاريع السكنية :**

- أبرمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني اتفاقيات لتنفيذ 123 وحدة سكنية في كل من مناطق البحير وهورة سند، وذلك بالشراكة مع شركتي السرايا والنمل العقاريتين، وذلك ضمن إطار برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية.

**مشاريع البنية التحتية :**

- في ديسمبر 2024، تم تدشين مشروع منطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم في منطقة عسكر، بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 472,000 متر مربع. ويهدف المشروع إلى تعزيز صناعة الألمنيوم في المملكة، كما يُعد جزءاً حيوياً من استراتيجية الصناعية (2022–2026) لمملكة البحرين.

**مشاريع الصحة:**

- وضعت شركة ممتلكات البحرين القابضة بالتعاون مع مجموعة M42 حجر الأساس لمنشأة الرعاية الصحية الجديدة في منطقة الجسرة "أمانة للرعاية الصحية - البحرين" والتي ستباشر عملياتها التشغيلية في العام 2025 لتقديم خدمات رعاية صحية طويلة الأمد وخدمات إعادة التأهيل، لتكون الأولى من نوعها في المملكة.

**مشاريع الطاقة:**

- تم افتتاح مشروع تحديث مصفاة بابكو للتكرير (BMP) في ديسمبر 2024، والذي يعد أكبر استثمار في مجال الطاقة منذ تأسيس شركة بابكو وتاريخها الممتد لأكثر من 90 عام. ويهدف المشروع إلى زيادة طاقة التكرير بنسبة 42% من 267,000 إلى 380,000 برميل يوميًا، وتحسين مجموعة المنتجات، وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة 2.8%.
- تم افتتاح مركز التحكم لشبكتي الكهرباء والماء في ديسمبر 2024، ويضم 4 مراكز متطورة للمراقبة والتحكم باستخدام تقنية "Private LTE"، لتكون البحرين الأولى في الشرق الأوسط بتطبيقها. ويشرف المركز على شبكة نقل الكهرباء التي تضم على 258 محطة رئيسية وكابلات بطول 1906 كيلومترات، إلى جانب 10,400 محطة توزيع فرعية. كما يدير المركز 46 محطة لتحلية المياه وشبكاتها بطول 618 كيلومترًا.

- أطلقت شركة بابكو للطاقة مشروعاً لاحتجاز الكربون وتخزينه تقدر قيمته بنحو 4 مليار دولار أمريكي، والذي يهدف إلى عزل ما بين 10 إلى 12 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا لمدة 50 عاماً على الأقل. ويتضمن نطاق المشروع عزل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في خزان غاز كبير في حقل البحرين، حيث يتسع المشروع عزل أكثر من 550 ألف طن.
- وقعت شركة بابكو للاستكشاف والإنتاج اتفاقية بقيمة 288 مليون دولار أمريكي مع شركة جيريه الشرق الأوسط لإنشاء سبع محطات لضغط الغاز غير المصاحب في البحرين. يُتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأول من العام 2026.

**المشاريع التنموية الخليجية:**

- حققت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثالث من العام 2024 مع ترسية مشاريع بقيمة 73 مليون دولار أمريكي ليصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.3 مليار دولار أمريكي، ما يشكل زيادة قدرها 3.0% عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث من العام 2023. وتم خلال الربع الثالث من العام 2024 ترسية عقود لمشروع تطوير الطرق المؤدية لمدينة سلمان المندرج ضمن الصندوق الكويتي للتنمية.

**تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)**

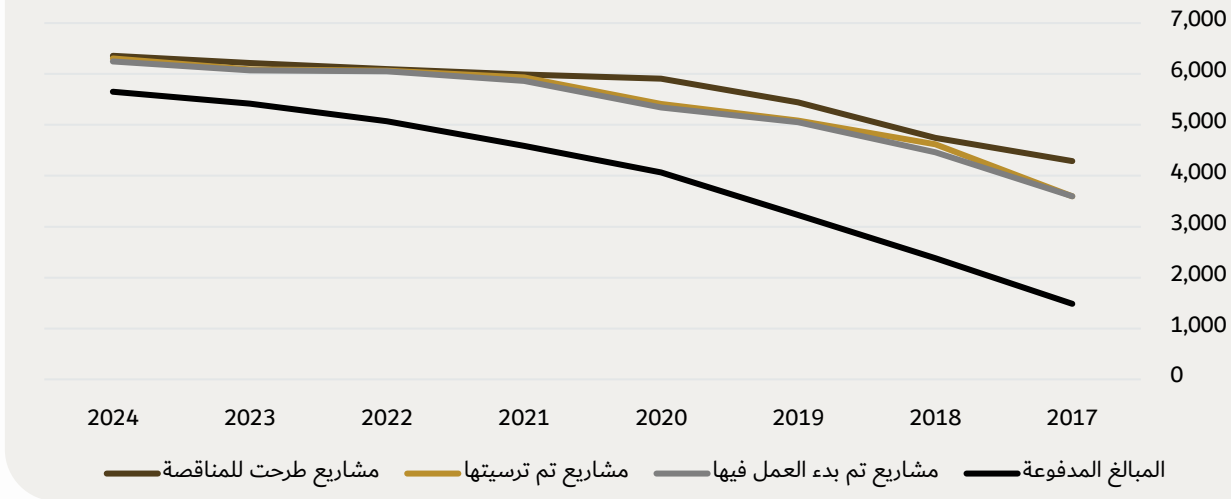


*المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني*

## الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حقق الحساب الجاري فائضاً بلغ 148.6 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024، مقارنة بفائض قدره 326.6 مليون دينار بحريني في الربع ذاته من العام 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 54.5%. وبذلك بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الربع الثالث من العام 2024 حوالي 3.4%.

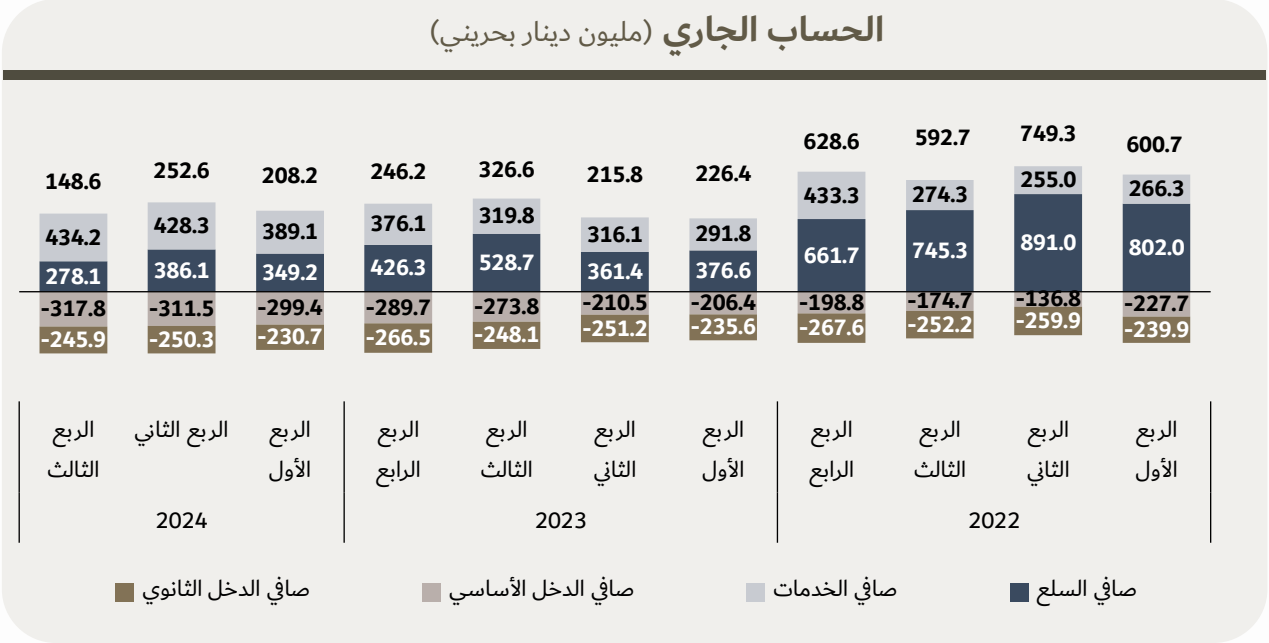


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 2,202.7 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024، مشكلةً انخفاضاً بنسبة 9.8% على أساس سنوي، وقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 19.2% لتبلغ قيمتها 1,063.6 مليون دينار بحريني. وسجلت قيمة الصادرات غير النفطية 1,139.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024 محققة نمواً بنسبة 1.1%. ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للربع الثالث من العام 2024، شكلت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية 60.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية بمساهمة وقدرها 15.5%، فيما ساهمت المواد الكيميائية بنسبة 7.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، حلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى كشريك رئيسي للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، مشكلةً حوالي 21.2% من القيمة الإجمالية خلال الربع الثالث من العام 2024. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً بنسبة 11.1%. ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، بمساهمة قدرها 8.5%، تلتها مملكة هولندا وجمهورية البرازيل الاتحادية بذات النسبة 4.6%.

## مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

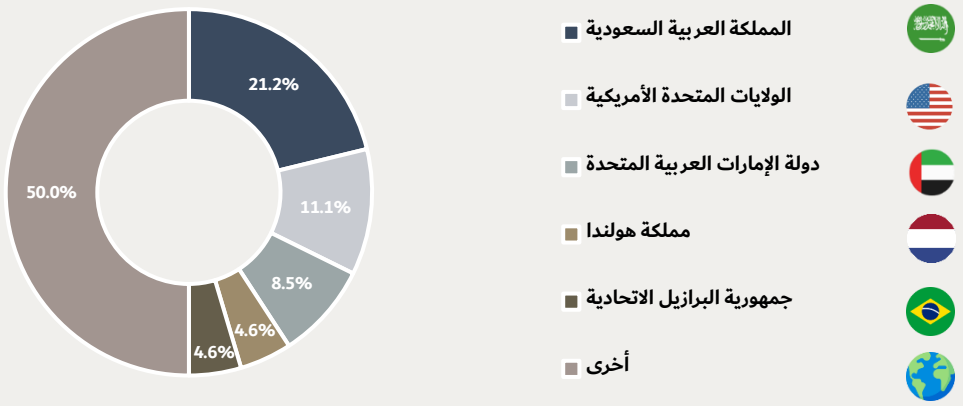


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

أما بالنسبة للواردات، فقد بلغت قيمتها الإجمالية خلال الربع الثالث من العام 2024 نحو 1,924.6 مليون دينار بحريني، مسجلة نمواً طفيفاً بنسبة 0.5%، على أساس سنوي. ومن جانب آخر، ارتفعت الواردات غير النفطية بنسبة 2.9% لتصل إلى 1,443.1 مليون دينار بحريني. وتصدرت المواد الكيميائية كأكبر سلعة مستوردة من حيث القيمة، حيث شكلت 19.4% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية، تلتها مباشرة المعدات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 17.4%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 15.1%.

أما بالنسبة للشركاء التجاريين، فتصدرت جمهورية الصين الشعبية من حيث قيمة الواردات غير النفطية، حيث استحوذت على 14.7% من القيمة الإجمالية. تلتها أستراليا بنسبة 11.5%، فيما احتلت جمهورية البرازيل الاتحادية المرتبة الثالثة بنسبة 8.7%، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسب متفاوتة 6.6% و6.3%، على التوالي.

## مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

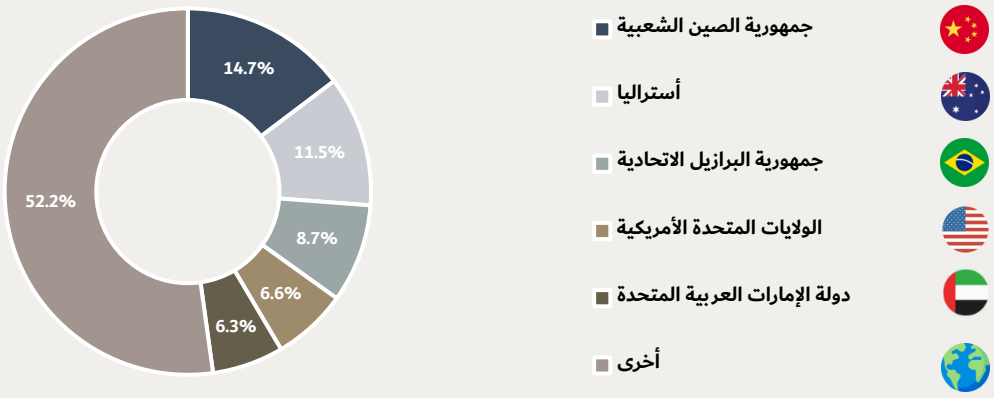


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

كما سجلت الصادرات الخدمية زيادة في صافي قيمتها بنسبة 35.8% على أساس سنوي لتصل إلى 434.2 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024. وسجل صافي الدخل الأولي نمواً بنسبة 16.1%، على أساس سنوي ليصل إلى 317.8 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 0.9% لتصل إلى إجمالي 245.9 مليون دينار بحريني.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 3.5% على أساس سنوي، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16.5 مليار دينار بحريني مقارنةً عما كان عليه خلال الربع الثالث من العام 2023 والبالغ 15.9 مليار دينار بحريني. كما ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1.1% على أساس فصلي مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي البالغ 16.3 مليار دينار بحريني.

**رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر** (مليار دينار بحريني)

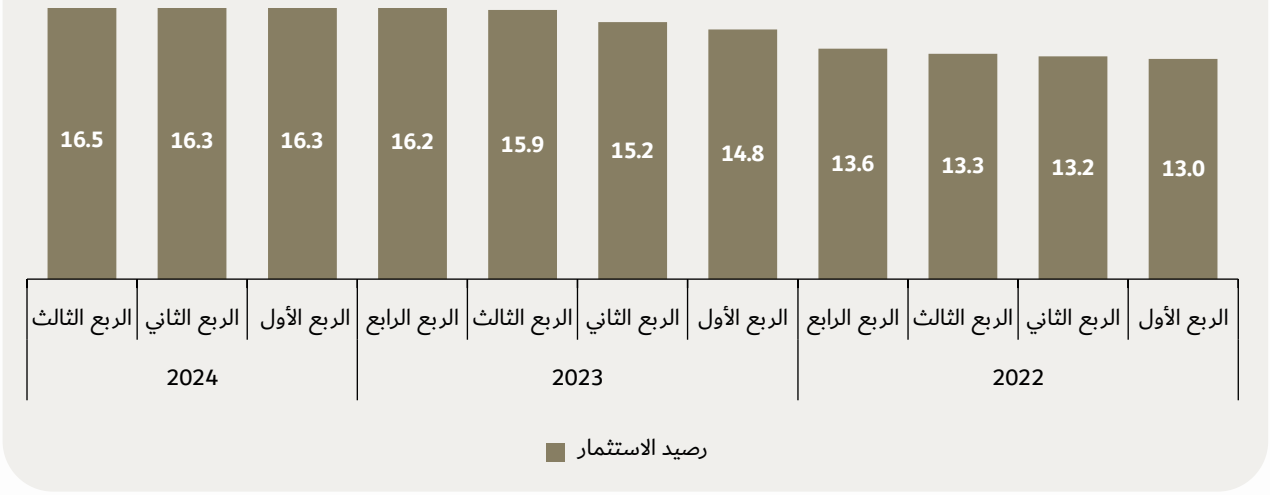


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، جاءت استثمارات الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في الصدارة لتصل مساهمتها إلى حوالي 67.3% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، وبلغ رصيدها حوالي 11.1 مليار دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024، مسجلةً نمواً بنسبة 7.5%، على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة بحوالي 11.8% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع 1.9 مليار دينار بحريني مسجلاً انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 11.9%. فيما ارتفع رصيد الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 25.1% ليبلغ حوالي 0.9 مليار دينار بحريني.

## نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر

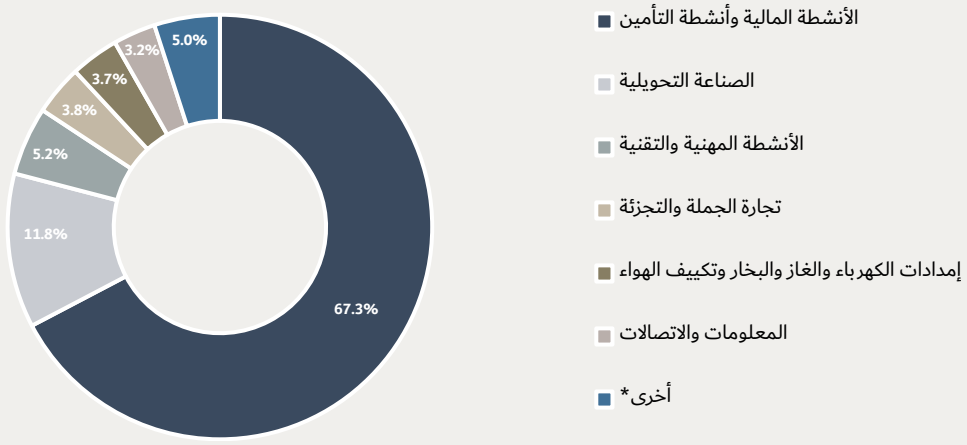


** ويشمل 12 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

أما بالنسبة للدول المستثمرة، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 5.8 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 35.0%، ثم المملكة العربية السعودية ليبلغ رصيدها ما يقارب 3.6 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 21.9% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشرة يساوي 1.8 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 10.7%.

## سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 1.7% على أساس سنوي ليصل إلى 153,842 بحرينياً بنهاية الربع الثالث من العام 2024، وبلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام 50,845 بحرينياً، فيما بلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي 102,997 بحرينياً. شكلت المرأة حوالي 42% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 64,768 بحرينية، لترتفع مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل بنسبة 1.8% مقارنةً بالربع الثالث من العام 2023. ومن جانب آخر، بلغت أعداد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 459,597 عامل، منخفضةً بنسبة 1.4% على أساس سنوي.

**أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع**

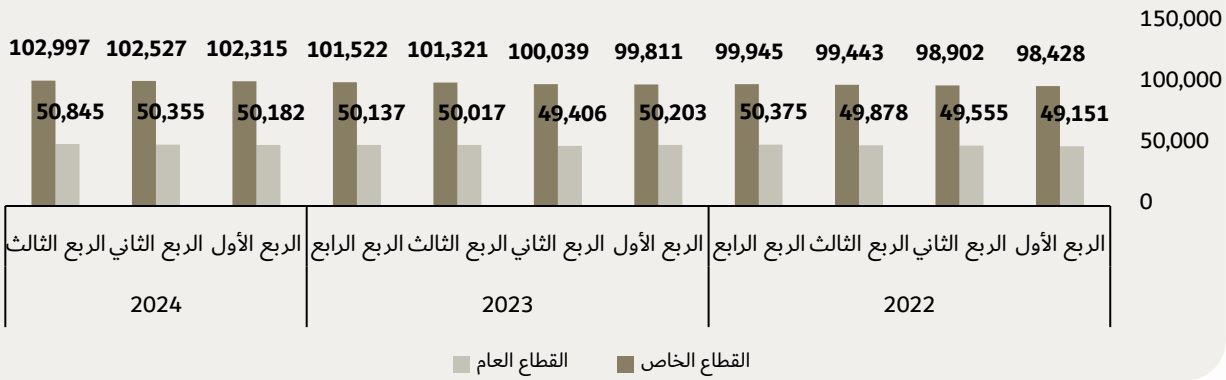


*المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي*

أما بالنسبة لمعدل الأجور، فقد سجل ارتفاعاً للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 5.2% على أساس سنوي ليبلغ 857 دينار بحريني. وبلغ معدل الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 976 دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 3.3% وذلك بنهاية الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بالربع ذاته من العام 2023.

ووفقاً للهدف المعلن ضمن خطة التعافي الاقتصادي التي تم إطلاقها في أواخر العام 2021، والتي تهدف إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024. تم توظيف 19,689 بحرينياً حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 ما يمثل 98% من الهدف، فيما تجاوزت أعداد المتدربين في مختلف البرامج التدريبية سواء البرامج الأساسية أو الاحترافية الرقم المستهدف البالغ 10,00 بحريني، ليصل عددهم إلى 13,679 مواطناً.

# مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

## عرض النقد

| القاعدة النقدية (ن0) | عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) | عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) | عرض النقد بمفهومه الواسع + ودائع الحكومة (ن3) |
|---|---|---|---|
| +17.4% ▲ | +3.1% ▲ | +5.3% ▲ | +6.1% ▲ |

بنهاية الربع الثالث من العام 2024، أعلن مصرف البحرين المركزي عن نمو القاعدة النقدية (ن0) بنسبة 17.4% على أساس سنوي، حيث بلغت 6.1 مليار دينار بحريني. وفي المقابل، ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 3.1% على أساس سنوي ليصل إلى 2.9 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 2.8 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2023. أما بالنسبة لعرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وودائع القطاع الخاص، فقد شهد ارتفاعاً بمقدار 5.3% على أساس سنوي ليبلغ 15.1 مليار دينار بحريني. أما من حيث عرض النقد بمفهومه الأوسع (ن3) والذي يشمل الودائع الحكومية، فقد شهد نمواً بنسبة 6.1% على أساس سنوي ليصل إلى 16.6 مليار دينار بحريني، مدعوماً بارتفاع قيمة الودائع الحكومية بنسبة 15.6% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها 1.5 مليار دينار بحريني.

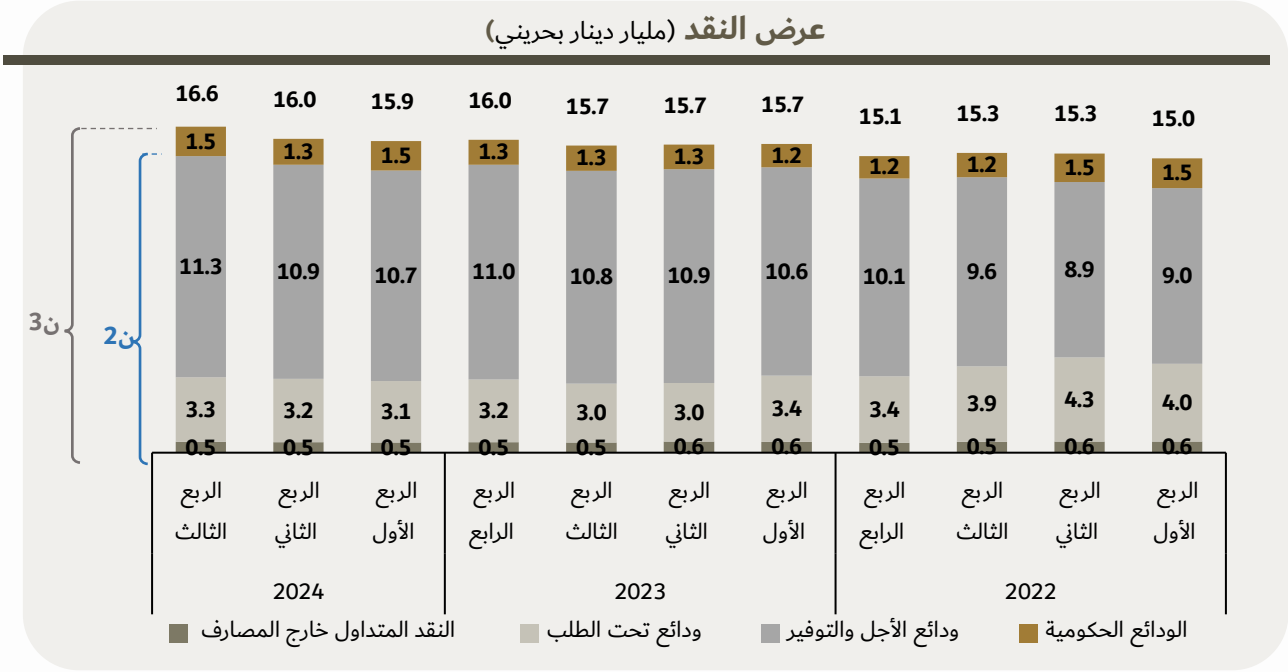


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

## القروض والودائع البنكية

**إجمالي قيمة القروض**
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+4.9% ▲

**قيمة قروض قطاع الأعمال**
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+1.1% ▲

**إجمالي الودائع**
(بالدينار البحريني والعملات الأجنبية)
+7.3% ▲

بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الثالث من العام 2024 حوالي 12.2 مليار دينار بحريني، محققة نمو بنسبة 4.9% على أساس سنوي. وشكلت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة لقطاع الأشخاص النسبة الأكبر بما يعادل 48% من إجمالي القروض، والتي بدورها ارتفعت بنسبة 1.3% لتبلغ 5.9 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بـ 5.8 مليار دينار بحريني لنفس الفترة من العام الماضي. كما نمت القروض المقدمة من مصارف التجزئة إلى قطاع الأعمال بنسبة 1.1% على أساس سنوي لتصل إلى 5.2 مليار دينار بحريني والتي شكلت حوالي 43% من إجمالي القروض. أما القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة للقطاع الحكومي، فقد شكلت أقل من 9% من إجمالي القروض التي بلغت قيمتها 1.1 مليار دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024.

**النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة** (مليون دينار بحريني)

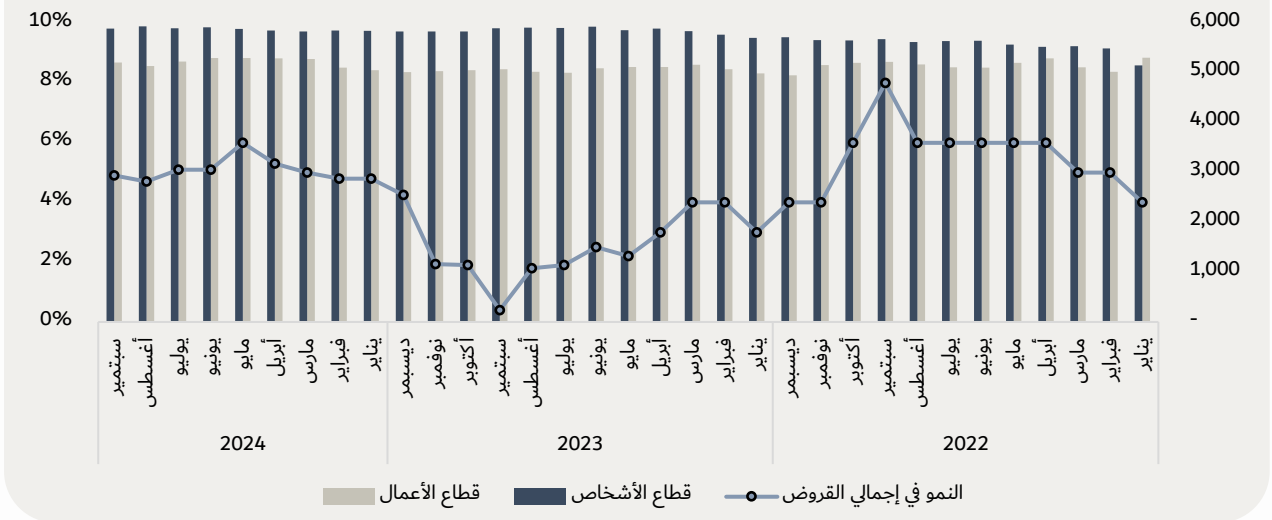


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

أما فيما يخص الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الثالث من العام 2024، فقد نمت قيمتها الإجمالية بنسبة 7.3% على أساس سنوي لتصل إلى 21.1 مليار دينار بحريني بالمقارنة مع 19.7 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2023. وشكلت الودائع المحلية بالدينار البحريني والعملات الأجنبية 76% من إجمالي الودائع من غير المصارف خلال الربع الثالث من العام 2024، وسجلت نمواً على أساس سنوي بنسبة 6.2% لتبلغ بذلك

16.1 مليار دينار بحريني. أما بالنسبة للودائع الأجنبية بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، فقد مثلت 24% من إجمالي الودائع، حيث بلغت قيمتها 5.0 مليار دينار بحريني ونمت بنسبة 11.1% في الربع الثالث من العام 2024 على أساس سنوي.

**إجمالي الودائع من غير المصارف** (مليون دينار بحريني)

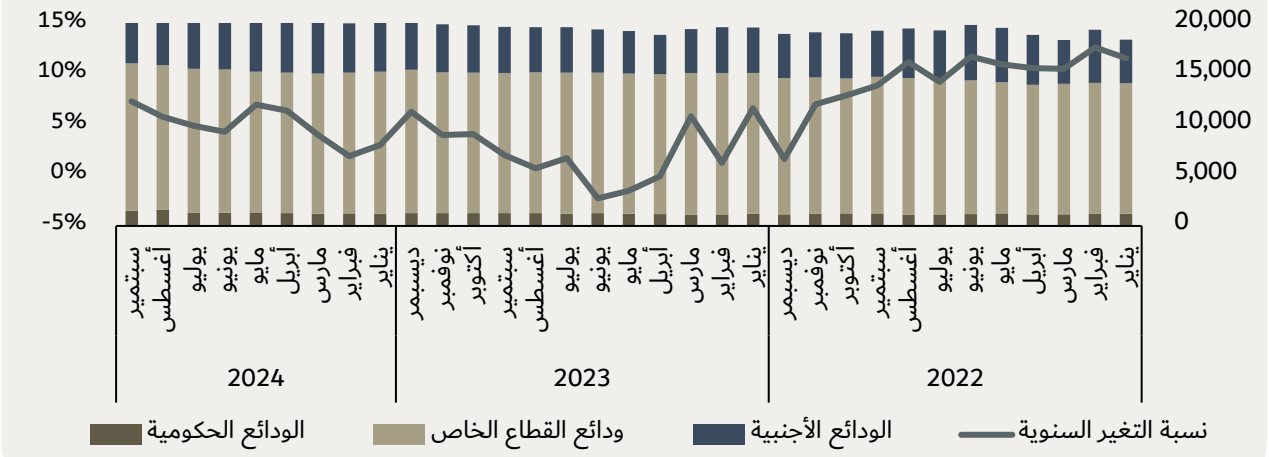


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

## أسعار الفائدة

**ودائع الأسبوع الواحد**
*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*
%5.75
-50 نقطة أساس

**ودائع الليلة الواحدة**
*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*
%5.50
-50 نقطة أساس

**ودائع 4 أسابيع**
*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*
%6.25
-50 نقطة أساس

**تسهيلات الإقراض**
*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*
%6.50
-50 نقطة أساس

في شهر سبتمبر 2024، أعلن مصرف البحرين المركزي عن خفض سعر الفائدة لأول مرة منذ بدء زيادة أسعار الفائدة في شهر مارس من العام 2022 لاحتواء التضخم المتزايد. جاء هذا القرار في إطار انخفاض مستويات التضخم وتحسن المؤشرات الاقتصادية العالمية. وعليه، انخفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 6.00% إلى 5.50%. أما بالنسبة لسعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد فقد بلغت 5.75% مقارنةً بـ 6.25% في الربع الثالث من العام 2024. كما بلغ سعر الفائدة على ودائع الأربع أسابيع 6.25% بنهاية الربع الثالث من العام 2024. فيما يتعلق بسعر الفائدة على تسهيلات الإقراض من مصارف التجزئة، انخفض المعدل من 7.00% في الربع الثاني من العام 2024 إلى 6.50% في الربع الثالث من العام 2024. كما أعلن مصرف البحرين المركزي عن خفض نسبة الإيداع لليلة واحدة من 5.25% في نوفمبر إلى 5.00% في ديسمبر 2024.

## الأسواق المالية

وفقاً للبيانات الصادرة عن بورصة البحرين في نشرة التداول الفصلية، أقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 2,012.77 نقطة بنهاية الربع الثالث من العام 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.8% على أساس سنوي، أما مؤشر البحرين الإسلامي فقد أقفل عند مستوى 801.47 نقطة محققاً نسبة نمو 10.1% على أساس سنوي.

وعلى صعيد إجمالي القيمة السوقية خلال الربع الثالث من العام 2024، ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 2.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.8 مليار دينار بحريني. واستمرت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) في تصدر السوق من حيث أعلى قيمة سوقية حيث بلغت 1.8 مليار دينار بحريني، لتشكل حوالي 22.9% من إجمالي القيمة السوقية. وجاء بنك البحرين الوطني في المركز الثاني بقيمة سوقية بلغت 1.1 مليار دينار بحريني، تبعه في المركز الثالث بنك البحرين والكويت بقيمة سوقية بلغت 0.9 مليار دينار بحريني، وبلغت نسب مساهمتهما 14.4%و 11.6%على التوالي.

هذا وسجل قطاع المال أعلى قيمة أسهم متداولة في الربع الثالث من العام 2024، حيث بلغت قيمتها 86.4 مليون دينار بحريني، مسجلاً زيادة بنسبة 28.3%، وتلاه قطاع المواد الأساسية بقيمة أسهم متداولة بلغت 16.3 مليون دينار بحريني.

**مؤشر بورصة البحرين (نقطة)**

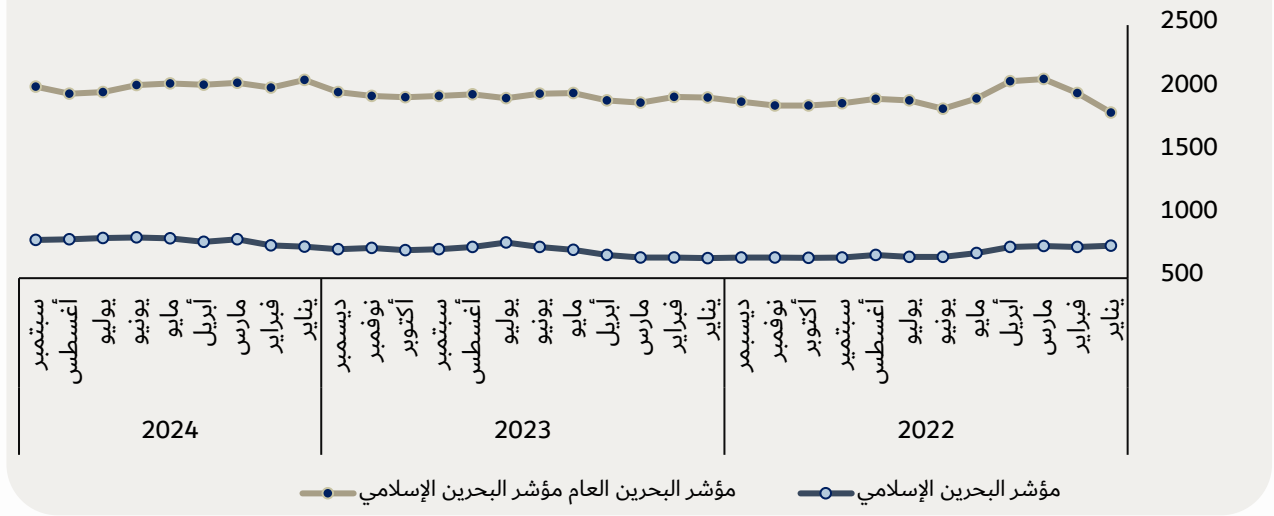


*المصدر: بورصة البحرين*

## السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 23 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الثالث من العام 2024، والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 1.5 مليار دينار بحريني، مسجلة ارتفاع بنسبة 15.3% على أساس سنوي. الأمر الذي يعكس الطلب المتزايد لسوق السندات المحلية، ونال صك الإجارة رقم 229 والبالغة قيمته 26 مليون دينار بحريني على أكبر نسبة اكتتاب خلال الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 396%. أما أعلى نسبة فائدة خلال الربع الثالث من العام 2024 فقد بلغت 6.61% عبر إصدار أذونات الخزانة رقم 2028 والبالغة قيمتها 70 مليون دينار بحريني.

| تاريخ الإصدار | الإصدار | القيمة (مليون دينار بحريني) | الاستحقاق (يوم) | نسبة الفائدة / معدل الربح (%) | متوسط السعر (%) | زيادة الاكتتاب (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 2024 | 70 | 91 | 6.06 | 98.491 | 100 |
| 4 يوليو 2024 | صكوك الإجارة رقم 227 | 26 | 182 | 6.05 | - | 226 |
| 10 يوليو 2024 | صكوك السلم رقم 279 | 43 | 91 | 6.06 | - | 100 |
| 17 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 2025 | 70 | 91 | 6.14 | 98.472 | 100 |
| 18 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 118 | 100 | 365 | 6.10 | 94.191 | 108 |
| 24 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 2026 | 70 | 91 | 6.54 | 98.374 | 128 |
| 28 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 2027 | 35 | 182 | 6.29 | 96.916 | 106 |
| 31 يوليو 2024 | أذونات الخزانة رقم 2028 | 70 | 91 | 6.61 | 98.355 | 101 |
| 1 أغسطس 2024 | صكوك الإجارة رقم 228 | 26 | 182 | 6.29 | - | 234 |
| 5 أغسطس 2024 | سندات التنمية الحكومية رقم 36 | 150 | 1095 | 5.88 | - | 280 |
| 7 أغسطس 2024 | أذونات الخزانة رقم 2029 | 70 | 91 | 6.39 | 98.410 | 215 |
| 14 أغسطس 2024 | صكوك السلم رقم 280 | 43 | 91 | 6.15 | - | 189 |
| 21 أغسطس 2024 | أذونات الخزانة رقم 2030 | 70 | 91 | 6.27 | 98.440 | 176 |
| 22 أغسطس 2024 | أذونات الخزانة رقم 119 | 100 | 365 | 5.75 | 94.508 | 248 |
| 25 أغسطس 2024 | أذونات الخزانة رقم 2031 | 35 | 182 | 5.94 | 97.086 | 254 |
| 28 أغسطس 2024 | أذونات الخزانة رقم 2032 | 70 | 91 | 6.25 | 98.445 | 114 |
| 4 سبتمبر 2024 | أذونات الخزانة رقم 2033 | 70 | 91 | 6.13 | 98.475 | 178 |
| 5 سبتمبر 2024 | صكوك الإجارة رقم 229 | 26 | 182 | 5.94 | - | 396 |
| 11 سبتمبر 2024 | صكوك السلم رقم 281 | 43 | 91 | 6.13 | - | 185 |
| 18 سبتمبر 2024 | أذونات الخزانة رقم 2034 | 70 | 91 | 6.00 | 98.505 | 104 |
| 19 سبتمبر 2024 | أذونات الخزانة رقم 120 | 100 | 365 | 5.37 | 94.849 | 192 |
| 22 سبتمبر 2024 | أذونات الخزانة رقم 2035 | 35 | 182 | 5.74 | 97.180 | 171 |
| 25 سبتمبر 2024 | أذونات الخزانة رقم 2036 | 70 | 91 | 5.93 | 98.524 | 100 |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

# تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

## البيئة الاقتصادية

- **أكثر اقتصاد حر في العالم العربي**
- **التصدر خليجياً ضمن ثلاث ركائز**

حافظت مملكة البحرين على صدارتها كأكثر اقتصاد حر في العالم العربي بحسب **تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2024** الصادر عن معهد فريز، وجاءت في المركز 34 عالمياً في التصنيف العام من أصل 165 دولة شملها التقرير. وتصدرت المملكة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن ثلاثة من أصل خمس ركائز رئيسية يقيسها التقرير من بينها ركيزة "الأنظمة" و"النقود السليمة" و"حجم الحكومة". كما تجدر الإشارة إلى حصول مملكة البحرين على العلامة الكاملة ضمن 9 مؤشرات فرعية يقيسها التقرير.

- **المركز الأول خليجياً**

حافظت مملكة البحرين على مركزها الأول خليجياً في **مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2024** الصادر عن معهد بازل للحوكمة.

## البنية التحتية الرقمية

- **تحسن بواقع 8 مراتب**
- **ضمن المراكز العشر الأولى في 14 مؤشر فرعي**

تحسن التصنيف العام لمملكة البحرين بواقع 8 مراتب لتصبح في المركز 30 عالمياً من أصل 67 دولة ضمن **تصنيف التنافسية الرقمية العالمية 2024** الصادر عن مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، والذي يقيم مدى تبني الدول للتكنولوجيات الرقمية. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين حلت في المرا كز العشر الأولى ضمن 14 مؤشر فرعي ، حيث جاءت المملكة في المركز الأول عالمياً ضمن مؤشر مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، والمركز الرابع عالمياً ضمن مؤشر تكنولوجيا الاتصالات، والمركز الخامس عالمياً ضمن مؤشر الأمن السيبراني.

- **أعلى من المعدل الإقليمي ضمن الركائز الأربع التي يستند عليها المؤشر**
- **تحقيق المركز الأول عالمياً ضمن 3 مؤشرات فرعية**

حافظت مملكة البحرين على تصنيفها في المركز 51 عالمياً ضمن 133 دولة في **مؤشر الجاهزية الشبكية 2024** الصادر عن معهد بورتولانس وشركاء آخرون. وحققت المملكة نتيجة كلية تعد أعلى من المعدل الإقليمي ضمن الركائز الأربع الرئيسية التي يتسند عليها المؤشر وهي التكنولوجيا، والأفراد، والحوكمة، والتأثير. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد حققت المركز الأول عالمياً ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية وهي نسبة المشمولين بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث على الأقل، ومؤشر الوصول إلى الإنترنت في المدارس، وأخيراً مؤشر تشريعات وتنظيم التجارة الإلكترونية.

# قائمة المصطلحات

| المصطلح | التوضيح |
|---|---|
| **مفاهيم اقتصادية** | |
| الحسابات القومية | مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً. |
| الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج | القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً. |
| معدل النمو الحقيقي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010). |
| معدل النمو الاسمي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها. |
| التضخم | الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة. |
| مؤشر أسعار المستهلك | مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها. |
| مؤشر أسعار المنتج | مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم. |
| **القطاعات الاقتصادية** | |
| القطاع النفطي | يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي. |
| القطاع غير النفطي | يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي. |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه. |
| تجارة الجملة والتجزئة | يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويسمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية. |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام | يشمل تقدم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع. |
| الصناعات التحويلية | يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها. |
| الإدارة العامة | يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية. |
| النقل والتخزين | يشمل تقدم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين. |

| المصطلح | التوضيح |
|---|---|
| التشييد | يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة. |
| أنشطة الأعمال | يشمل قطاعي الأنشطة المهنية والعملية والتقنية (مثل الأنشطة المتعلقة بالقانون أو البحث والتطوير) بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (مثل الأنشطة التي تدعم عمليات الأعمال العامة). |
| الأنشطة العقارية | يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات. |
| المعلومات والاتصالات | يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات. |
| التعليم | يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية. |
| صحة الإنسان والعمل الاجتماعي | يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية. |
| **معاملات اقتصادية** | |
| ميزان المدفوعات | سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي. |
| الحساب الجاري | يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات. |
| الميزان التجاري | الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة. |
| إجمالي الصادرات | تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي. |
| الصادرات وطنية المنشأ | تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة. |
| إعادة التصدير | تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات. |
| إجمالي الواردات | الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها. |
| التجارة الخدمية | الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج. |
| التجارة السلعية | عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق. |
| مسح الاستثمار الأجنبي | أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. |
| عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية | عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها). |

| المصطلح | التوضيح |
|---|---|
| **مفاهيم نقدية** | |
| نقطة أساس | وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%. |
| التسهيلات المصرفية | مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني. |
| الودائع من غير المصارف | تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية. |
| الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي | ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي. |
| أدوات الدين العام | أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. |
| أذونات الخزانة | أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة. |
| سندات التنمية الحكومية | سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي. |
| صكوك السلم | أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي. |
| صكوك الإجارة القصيرة الأجل | أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي. |
| صكوك الإجارة طويلة الأجل | أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي. |
| عرض النقد | القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد. |
| ن0 | يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي). |
| ن1 | يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب). |
| ن2 | يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير). |
| ن3 | يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة). |
| المسح النقدي | يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية. |

## | حقوق النشر وإخلاء المسئولية

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2025

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

## | للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh